دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مناهج البحث العلمى فى الدراسات الدولية
المصدر:	مجلة الدراسات الدبلوماسية
الناشر:	معهد الدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	خلف، محمود
المجلد/العدد:	ع 16
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الصفحات:	103 - 137
رقم MD:	212182
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المجتمع الدولى ، مناهج البحث العلمى ، الدراسات الدولية ، الجامعات والكليات، بحوث البكالوريوس ، بحوث الماجستير
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/212182

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مناهج البحث العلمي في الدراسات الدولية

محمود خلف *

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مساعدة الطلبة الباحثين في مجال الدراسات الدولية في الجامعات العربية، خاصة المبتدئين منهم، سواء أكانوا طلبة الإجازة (البكالوريوس) أم الباحثين المرشحين للحصول على درجة (الماجستير) في هذا المجال. حيث تمت صياغتها بأسلوب سهل ومعلومات تتسم بالإيجاز الذي لا يغيب المفهوم لتتماشى مع إدراك من هي موجهة لهم. ويتعرض هذا البحث بإيجاز لكيفية التمييز بين المناهج والأساليب والأدوات المنهجية التي تساعد على تنفيذ البحث، وكذلك إدراك ماهية الإشكالية والفرضية والنظرية والخلاف بينها، كما تتطرق هذه الدراسة لمجموعة من المناهج العلمية التي يحتاج الباحث المبتدئ لاستخدامها في أبحاثه.

* أستاذ العلوم السياسية والدراسات الدبلوماسية ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة العلوم التطبيقية الأهلية ـ عمان ـ الأردن.

المقدمة:

ترتبط غالبية العلوم المتفرعة من العلوم الاجتماعية بالدولة، مكانا وإنساناً وزماناً، أو بمدى تفاعل العنصرين الاول والثاني مع بيئتهما لينتجا الزمان، وكل ما يتفرع عن هذه العناصر الثلاثة من "علوم" مختلفة، وبما يتماشى مع البحث، أي الدراسات الدولية التي يقف الباحث أمامها حائراً نظراً لترابطها وتكاملها مع بعضها البعض، أي لا يمكن وجود إحداها دون الأخرى رغم محاولة إظهار استقلاليتها عن بعضها، الأمر الذي أدى إلى ظهور تخصصات أكاديمية جديدة، والبحث عن منهجيات مختلفة لدراستها وتدعيم استقلاليتها، وقد ارتبطت بمكان وزمان الباحث، وخضعت لميوله الشخصية والفكرية وحتى العلمية، إن لم نقل مصلحته الشخصية ودوافعه الذاتية.

وخير مثال على ذلك ارتباط باحثي ألمانيا منذ مطلع القرن الماضي وحتى منتصف القرن الحالي، بالتطلعات التوسعية لسياسيي بلادهم (المجال). أو ارتباط باحثي الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اليوم بسياسة القوة والهيمنة والعالمية لبلادهم، فغالبيتهم بالاضافة لكونهم اساتذة جامعيين. هم أعضاء مراكز بحوث علمية، ومستشارون في الأجهزة الرئيسية صانعة القرار، او مستشارون وباحثون في مؤسسات وطنية: البعض منها هدفه الكسب المادي، كالشركات الوطنية العملاقة او المتعددة الجنسيات، والبعض الآخر لا تهدف للكسب المادي المنظور، كقوى الضغط (القوى الخفية) أو بعض المنظمات الدولية غير الحكومية.

الأمر الذي أثرى هذه "العلوم" من جهة وحط من قدرها وقيمتها من جهة أخرى، ودفع بالتالي لظهور مجموعة كبيرة من التخصصات المختلفة كما تمت الإشارة سابقاً، وأدت اجتهادات باحثيها ومتخصصيها لظهور قدر من الأدوات البحثية والأساليب والطرق (المدارس) المختلفة، أفرزت بتكرارها مجموعة من

المناهج "العلمية" المختلفة استخدمت للوصول لمجموعة "نظريات" أو "فرضيات" أو "مقتربات" أو تعميمات" أو "مفاهيم" لمختلف العلوم الاجتماعية، والتي تكللت في منتصف السبعينيات من القرن العشرين بمصطلح "منهجي" جديد طغى على الأوساط الأكاديمية الإنجلوسكسونية في الثمانينيات وهو "البرديغم"[1] أو "النموذج الإرشادي" الذي ما يزال حتى اليوم يشوبه الكثير من الغموض إن لم يكن قد زال.

ونظراً لتلقي بعض أكاديميي وباحثي المشرق العربي دراساتهم العليا في الولايات المتحدة وبريطانيا، ... وتبعيتهم فكرياً للمدارس الإنجلوسكسونية المتضاربة، فقد انعكس هذا "التضارب" عليهم، ودفع البعض منهم للتباهي بتبعيته لمدرسة ما ضد أخرى، ومحاولة تلقينها لطلبته وكأنها (زاوية دينية)، الأمر الذي أربك الباحث المبتدئ الذي لم يغادر حدود بلاده، وجعله متردداً وقلقاً يبحث عن جواب لسؤاله المشروع الذي يتردد في ذهنه ويقلقه ألا وهو : ما العمل؟!

أولاً: هدف البحث

استناداً لما تقدم وأمام الإشكالية المشروعة المطروحة - ما العمل ؟! فإن هدف هذه الدراسة هو التوجه إلى الباحث المبتدئ في مجال الدراسات الدولية سواء أكان على أبواب التخرج للحصول على درجة (البكالوريوس) أو الإجازة في إحدى تخصصات العلوم الاجتماعية وخاصة الدولية، أو الطالب الباحث الذي يهيئ نفسه للحصول على درجة (الماجستير) في إحدى هذه التخصصات، وذلك في محاولة لتوجيهه وجهة صحيحة، تخدمه وتنمي لديه القدرات العلمية النظرية والتطبيقية، وتعلمه التحلي بالمقدرة على التفكير من خلال التعبير بطريقة علمية عن معلوماته التي حازها خلال سنوات دراسته، بالإضافة لتجاربه الشخصية المتواضعة، وتدفع به أيضاً للابتعاد عن الارتجالية في التفكير والتسرع، والتقيد بالأمانة العلمية، وتبعده عن الارتباك والتردد، وتبني شخصيته الذاتية، واختيار ما يتماشى مع إمكاناته ، ليستطيع الإبداع مستقبلاً، وتقديم ما يخدم مجتمعه بطريقة

علمية صحيحة في أبحاثه المستقبلية بشكل عام، وأطروحة الدكتوراه بشكل خاص، التي تتطلب من الباحث أن يكون مؤهلاً لها، لأنه في اعتقاد العديد من الأكاديميين - والباحث منهم - أن بحث التخرج ورسالة الماجستير ما هي إلا وثيقة مرور وتدريب للطالب الباحث تؤهله لأطروحة الدكتوراه. أو كما يشير البعض أن رسالة الماجستير هي تجميع للمعلومات وأطروحة الدكتوراه هي إضافة جديدة للمعرفة.

ثانياً: دوافع البحث

الدوافع الرئيسية وراء هذه الدراسة أو "البحث في البحث العلمي" لبعض العلوم الاجتماعية وخاصة الدولية منها، هي التالية:-

(أ)- وضعية هذه المواد الدولية "غير المستقرة" في غالبية الجامعات العربية.

(ب)- طريقة تدريسها؛ ومدى تأثر قلة من مدرسيها "بالمدارس" المختلفة وخاصة الإنجلوسكسونية والانسياق وراءها، أي تأثرهم وارتباطهم الفكري بالبيئة التي تلقوا دراساتهم العليا فيها، وأثرها على ميولهم الفكرية والشخصية ونوعية تخصصاتهم، وعدم مقدرة بعضهم التمييز بين بيئة تلك الدول الأجنبية التي تلقوا علومهم فيها وبيئة بلادهم التي لم يتكيفوا معها بعد!؟ ومن جهة أخرى عدم التمييز بين حضارة وثقافة وتاريخ بلادهم التي هي بحق مهد الحضارات، وبين تلك البلاد التي تلقوا على مقاعد جامعاتها معرفتهم، الأمر الذي يرتد سلباً على طلبتهم ويؤدي بهم إلى هذا الارتباك والتخوف.

(جـ)- عدم المقدرة على التمييز بين بيئة الطلبة الجامعيين لتلك البلاد والطلبة الجامعيين في بلدهم الأصلي والخلفيات العلمية لكل منهم، بالإضافة لإمكانات أي منهم الفكرية والمالية والبيئية، أي "البنية التحتية" لطلبتهم بالقياس مع طلبة الدول المستقرة التي تلقوا تعليمهم فيها.

(د)- عدم استقرارية الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المحيط

العربي او العالم الثالث، التي ترتد سلباً على الباحث الذي يحاول استعارة مناهج أكاديمية وضعت خصيصاً لدراسة مجتمعات مستقرة.

فالباحث العربي بشكل خاص والعالم الثالث بشكل عام يصعب عليه دراسة واقع بيئته بسبب كثرة المتغيرات وتقلبها سلباً أو ايجاباً و كما يقول الثالث فهد الفانك[٢]:

"إن الواقع العربي لا يكاد يسلم نفسه للتحليل العلمي بسبب كثرة المتغيرات وتقلبها، وفي كثير من الأحيان تمردها على المنطق العلمي نتيجة بعض التصرفات والسياسات المزاجية غير المحسوبة، في حين أن الباحث مضطر لافتراض معقولية صانع القرار العربي".

(هـ)- عدم وجود كتب مناهج علمية، متخصصة في الدراسات الدولية، رغم وجود العشرات منها في المكتبات العامة والخاصة، إلا أنها مقتصرة على المنهجيات بشكل عام أو علم الاجتماع والتربية وعلم النفس بشكل خاص.

(و)- والدافع الأخير لهذه الدراسة هو خدمة الطلبة الباحثين وتنمية المعرفة البحثية لديهم في الجامعات العربية.

ثالثاً: طبيعة بعض مواد الدراسات الدولية كنموذج إرشادي للباحث المبتدئ

ستشمل هذه الدراسة المناهج المختلفة لمادتي الجغرافيا السياسية وعلم العلاقات الدولية كنموذج يحتذى به لدراسة باقي المواد للدراسات الدولية وخاصة القانون الدولي العام والنظرية العامة للمنظمات الدولية والدراسات الدبلوماسية إلخ، وقبل ذلك ستتطرق هذه الدراسة لطبيعة كلتا المادتين النموذج في الوقت الحاضر.

أ- طبيعة مادة الجغرافيا السياسية:

المفهوم الحديث للجغرافيا السياسية هو: ذلك "العلم" الذي يحاول تفسير السياسة الداخلية والخارجية التي تنتهجها الدولة بالاستناد إلى أوضاعها الجغرافية، بمختلف مظاهرها الطبيعية والبشرية، وما يتفرع عن هذه المظاهر من عوامل

مختلفة تستخدم كمعايير لدراسة مدى قوة الدولة أو ضعفها من أجل تقييم الوزن السياسي للدولة وترتيبها هرمياً حسب فعاليتها بين الدول الاخرى على جميع المستويات الدولية: الجهوية والإقليمية والقارية والعالمية[٣].

إذن فالمحور الأساسي لهذه المادة هو الدولة، أي نفس المحور الدراسي الرئيسي لغالبية مواد العلوم الاجتماعية، من منطلق أن الدولة تعتبر وحدة جغرافية وبشرية وقانونية وسياسية داخل حدودها، ووحدة قانونية دولية وسياسية (بالمفهوم الواسع) خارج حدودها.

ب- طبيعة مادة "علم" العلاقات الدولية

والمفهوم الحديث لعلم العلاقات الدولية هو: العلم الذي يدرس مجمل علاقات أشخاص المجتمع الدولي، أو بكلمات أخرى: العلاقات الاجتماعية لأشخاص المجتمع الدولي سواء أكانت ذات صبغة سياسية أماقتصادية أم ثقافية أم انسانية أم دينية ... الخ[٤].

وبما أن الدولة هي الشخص القانوني الدولي الأول والمميز، فهي بهذه الصفة تكون في مقدمة دراسة باقي اشخاص المجتمع الدولي المعاصر، أي باستطاعة الباحث الاعتماد على بعض المناهج المختلفة التي درست الدولة وتطبيقها عليهم.

والفقه الدولي الحالي يشير بما لا يدع مجالاً للاجتهاد إلى تمتع الدولة بالشخصية القانونية الدولية سواء أكانت صغيرة أم متوسطة أم كبرى أم عظمى، أما علم العلاقات الدولية فيبحث عن عناصر الفعالية للدولة أو باقي الأشخاص الدوليين، أي عن الأدوار (الوظائف) الخاصة بهم التي هي محور دراسة هذه المادة.

والفعالية هنا تعني السلوك، والسلوك هو الممارسة القائمة على مجموعة من العناصر الفرعية تجمعها المصلحة الوطنية لدى البعض والأمن الوطني أو (القومي) لدى البعض الآخر، والمدعومة بالقوة، والقوة معدومة لدى البعض ونسبية لدى البعض الآخر.

والدولة هي بالفطرة (وحدة سلوكية) تمارس علاقاتها الدولية اليومية مع محيطها الضيق (جهويا وإقليمياً) ومحيطها الواسع (قارياً وعالمياً)، وذلك عبر علاقات ثنائية أو جماعية (متعددة الأطراف)، ودافعها الرئيسي المصلحة الوطنية، وموجهها قوى عميقة مؤثرة في هذا السلوك، منها: الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والثروات الطبيعية والتقنية والعسكرية والدبلوماسية ، وحتى شخصية صانع القرار أو قوى خارجية مؤثرة ... الخ، وفي داخل كل عامل من هذه القوى مجموعة من العناصر مترابطة بعضها وطني والآخر دولي، تؤدي جميعها لطريقين لا ثالث لهما هما: الصراع او التعاون، ولكل منهما أدوات تنفيذية، فالعسكري للصراع والدبلوماسي للتعاون، على الرغم من رجحان كفة الاداة الثانية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وخاصة بعد انهيار الثنائية القطبية والتحول الحالي نحو الأحادية القطبية التي كانت السبب الرئيسي الذي أدى إلى تغير مفهوم (المجال) من التوسع بواسطة العسكري إلى التوسع بواسطة الدبلوماسي (بمفهومه الواسع).

رابعاً: توجيهات للباحث وتحديد المفاهيم والمصطلحات

بناء على ما سبق وبعد تحديد طبيعة مادتي الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية وقبل عرض المناهج المختلفة للدراسات الدولية، فإن هذه الدراسة تتوجه للطلبة الباحثين المبتدئين بالقول، إنه نظراً لتعدد المدارس الفكرية لدراسة كلتا المادتين (النموذج) بشكل خاص وباقي مواد العلوم الاجتماعية الدولية بشكل عام، وعلى الرغم من ان ذلك شيء طبيعي وصحي، إلا أنه ينعكس تلقائياً على تعدد المناهج أو طرق البحث.

وقد يعتقد الباحث المبتدئ أن له مطلق الحرية لاختيار منهج أو منهجيات[٥] بحثه حال اختياره لعنوان موضوع بحثه، إلا ان ذلك بعيد عن الصحة. والحقيقة أن نوع وطبيعة موضوع البحث هي التي تفرض على الباحث المنهجية، وشيء طبيعي أن لكل منهج شروطا وأساليب ومتطلبات وقدرات محدودة في البحث.

وعليه يجب على الباحث التقيد بالموضوعية والبعد عن الشخصانية أو التحيز الشخصي والعاطفي، وأن يلتزم الحياد في بحثه، رغم وجود آراء شخصية فكرية له، ورغم وجود مناهج مختلفة للبحث تختص بمجموعة من الأساليب أو الطرق أو الأدوات التي تساعد الباحث على تحقيق أهداف البحث في العلوم الاجتماعية[٦] إلا أنها ليست ثابتة بل متغيرة، وليست جميعها مناهج بل إن بعضها أدوات لمناهج، والبعض الآخر مقتربات أو "فرضيات" أو "نظريات" لها مناهجها وأساليبها في البحث وتسمى خطأً منهجيات للبحث[٧] وكأمثلة استدلالية سيتم الاكتفاء بإيراد ما يلي:-

(١.٤) المنهج المقارن

يمكن القول إن مطلع القرن التاسع عشر، عندما هيمنت "المدارس العلمية" التي كانت تستخدم منهج "التجربة" على العلوم التطبيقية، كان بداية ولادة علم الاجتماع والسلالات البشرية (الانتولوجيا)، الأمر الذي دفع بمفكري هذه التخصصات الأوروبية الجديدة، التوجه لاستعارة هذا المنهج التجريبي، حيث واجهتهم صعوبات في تطبيقه، وذلك لاختلاف العلوم التطبيقية عن العلوم الاجتماعية.

ولتفادي هذا القصُور بالتجربة، طرحوا المنهج المقارن كبديل، حيث وصفه دور كهايم Emile Durkheim بأنه نوع من التجريب غير المباشر، الا أن رائد علم الاجتماع الأوروبي أوغست كومت [٨] August Comte طعن به لعدم كفايته وقال "إن على عالم الاجتماع استخدام هذا الأسلوب ضمن نطاق المنهج التاريخي وتسميته بالمنهج التاريخي المقارنً[٩].

وبالفعل لا يوجد منهج لأي تخصص يسعى للكمال إلا ويحتاج للمقارنة، وهي بطبيعتها أداة تخدم جميع المناهج للوصول إلى الاستنتاجات.

(٤-٢) المنهج الوصفي[١٠]

تشير المراجع التي اوردت هذا "المنهج"، إلى أنه يقتصر على المجالات الإنسانية وخاصة التربية وعلم النفس، وكما يشير فان دالين[١١] Van Dalen فإن الدراسات الوصفية، تهتم في المقام الأول بالدراسات المسحية، مثل المسح المدرسي والاجتماعي وتحليل العمل ومسح الرأي العام، ... الخ، وذلك لوصف الباحث لحالة ما أو ظاهرة ما.

ومن أجل ذلك يعمد الباحث كخطوة أولى إلى جمع أوصاف ومعلومات دقيقة عن الحالة المزمع دراستها، ولا يقتصر الأسلوب الوصفي على وصف الظاهرة وجمع المعلومات والبيانات عنها، بل لا بد من تصنيفها والتعبير عنها كماً وكيفاً واستخراج الاستنتاجات والتعميم ثم التنبؤ[١٢].

والمرجع المشار إليه في الهامش (ذوقان عبيدات ...) يشير للموضوع تحت عنوان "البحث الوصفي"، ويستخدم مؤلفوه لتفسيره في المتن "الأسلوب الوصفي"، كما استخدمه التربوي فان دالين، وليس المنهج الوصفي.

وتعضيداً لذلك فكل المناهج لا بد وأن تستخدم الوصف لما تم جمعه من معلومات وبيانات بعد تصنيفها وتنظيمها كماً او كيفاً، فلذلك يعتمد على نوعية الدراسة، أما استخراج الاستنتاجات والتعميم والتنبؤ فهي جميعها عناصر مشتركة لمختلف المناهج.

(٤-٣) الإشكالية والفرضية:

وهما شيئان مختلفان يجب ألا يخلط بينهما:

أ- إشكالية البحث:

الإشكالية ليست الفرضية، حيث إنها مجرد سؤال، متقن التصميم، يبحث عن إجابة وهو حق للباحث أن يطرحه بالطريقة التي يراها مناسبة وتلبي حاجياته لحل مشكلة البحث، وتكون بصيغة سؤال مباشر.

وغالباً، يفرض البحث على الباحث طرح إشكالية رئيسية ومجموعة من الإشكاليات الفرعية ليصل إلى هدفه كاملاً، حيث يطرح سؤالاً رئيسياً مباشراً يتماشى مع عنوان البحث، بالإضافة لمجموعة أسئلة فرعية تحتاج جميعها إلى إجابات محددة تكون محور دراسة بحثه.

ب- فرضية البحث:

أما الفرضية فهي ليست إشكالية ولا حتى نظرية، فالفرضية هي "تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين. أحدهما المتغير المستقل وهو السبب والآخر المتغير التابع وهو النتيجة"[١٣].

و كما يشير الباحثان (بوحوش والذنيبات) في مؤلفهما المشار اليه في الهامش فإنه يمكن طرح فرض أو عدة فروض،" والفرض لا يزيد عن كونه جملة لا هي صادقة ولا هي كاذبة، وهي بمثابة العقد الذي يعقده الباحث مع نفسه للوصول إلى نتيجة مؤكدة لقبول الفرض أو رفضه، ولا بد أن تخضع للفحص العلمي وهي تعد ميكانيزمات (آليات) النظرية"[١٤].

ويضيف الباحثان أن الدراسات ذات المستوى المتعمق هي التي تحتوي على فرضية ولذلك يتوقعان من طالب الدكتوراه أن يبني فرضيات[١٥]، وليس الباحثين الجدد.

ويذهب فاخر عقل أكثر بعداً من الآخرين، حيث يدمج بين الفرضية والنظرية بقوله "النظرية وسميتها بالفرضية، يجريها العلماء فإن ثبتت صحتها قبلت وأصبحت قانوناً أو حقيقة واقعة، وإلا رفضت وعمد العالم إلى نظرية أو فرضية أخرى يعيد عليها الكرة من التجريب والتمحيص والبحث"[١٦].

ويضيف:"وبديهي أن فرض الفروض وصياغة النظريات يدلان على مدى خصوبة العقل وإبداع الخيال وبُعد النظر، وهذا لا يتأتى من ذكاء وحصافة فحسب وإنما يتأتى من خبرة ومعرفة أيضا"[١٧] ورغم الاختلاف مع عقل بدمجه بين

الفرضية والنظرية، فإن كلاهما مختلف، ولكن كل منهما يكمل الآخر ولا يتوصل للثانية دون الاولى، إلا أنه يُتفق معه من حيث أن من يقوم بذلك هو عالم متخصص أو أستاذ أكاديمي أو باحث متمرس وليس طالباً باحثاً مبتدئاً يحضر لنيل الإجازة في دراسته الجامعية أو مرشحا لنيل درجة الماجستير.

ويكتفي بهذه الامثلة لتحديد بعض المفاهيم والمصطلحات للبحث العلمي وبيان التمييز بينهما، واستناداً إلى ذلك، فعلى طالب الدراسات العليا في التخصصات الدولية اخذ ذلك بالاعتبار، والاطلاع على كتب المنهجيات المختلفة ليتعلم منها على الأقل آليات أو ما تسمى " تقنيات" البحث العلمي، والتوجه بالكامل ..... للكتب المتخصصة في الدراسات الدولية، وذلك للبحث عن إجابات لأسئلته التي لم تلق جواباً هنا.

كما أنه على الباحث المبتدئ أن يدرس جيدا المناهج المختلفة قبل التفكير بوضع مشروع خطة البحث، حتى لا يقع في هذه المغالطات، ويلقى جواباً أكيداً على سؤاله المشروع ما العمل؟!

كما أن على الأساتذة المرشدين أن يرحموا الطالب المبتدئ من هذه التعقيدات وأن يبتعدوا عن فرض آرائهم عليه بالقوة وأن يوفروا له الإرشاد الصحيح السهل كخطوة أولى نحو حياته المستقبلية كباحث.

وبناء على ما سبق، سيتم عرض تفسيري لمجموعة من المناهج، والمقتربات، والأساليب، والأدوات المنهجية التي تظهر فقط في غالبية الكتب المتخصصة في مجال مواد العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية والمنظمات الدولية والقانون الدولي والدراسات الدبلوماسية، مع التعليق عليها والمقارنة بينها وتبيان كيفية استخدامها كلما أمكن ذلك، ويؤكد الباحث بما لا يدع مجالا للشك بأن هذه الدراسة وكما يدل عنوانها (مناهج البحث العلمي في الدراسات الدولية)، هي موجهة للطالب الباحث المبتدئ شكلاً ومنهجاً ومضموناً. وتمت صياغتها باسلوب

سهل ومعلومات لا مختصرة ولا مفصلة لتتماشى مع إدراك من هي موجهة إليه.

خامساً: المناهج المختلفة في مجالات الدراسات الدولية[١٨]

ستقتصر المناهج التي ستتعرض لها الدراسة على المواد التي أشير إليها سابقاً في (رابعاً)، نظراً لشمولية الدراسات الدولية، وتمشيا مع مفهوم الباحث المشار إليه في الهامش، ومع الأخذ بعين الاعتبار التمييز بين علم السياسة وعلم العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية.

وإن علم العلاقات الدولية يدخل ضمن إطاره العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والجغرافية والإنسانية والبيئية ... الخ.

لذا فالباحث المشرقي العربي في هذا المجال بحاجة للإفادة من جهود الباحثين ومنهجياتهم المختلفة في العلوم الاجتماعية الأخرى وحتى الإنسانية بما فيها الفلسفة، من منطلق أن بلاده لها حضارة وتاريخ، لها مكان وزمان بين شعوب العالم، فهي "مهد الحضارات".

(٥-١) المنهج التاريخي[١٩]:

التاريخ هو مختبر العلوم عامة سواء التطبيقية أو النظرية، ومنها العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها بما فيها الدراسات الدولية، ويجب على الباحث معرفة أحداث الماضي وتسلسلها وربطها بالحاضر، ومن ثم محاولة التنبؤ بالمستقبل إن كان ذلك ممكنا ولديه كم من المعلومات (النسبية) ترشده لذلك.

ويجب على الباحث المبتدئ أن يأخذ بالحسبان أن كثيراً من الحاضر الذي يعيشه يصعب عليه فهمه إن لم يعد للماضي، والعودة للماضي تعني استخدام المنهج التاريخي، وذلك بدراسة أحداث الماضي وربطها بمحيطها (بيئتها) وتتبع تطورها إلى الحاضر، وصفاً وتحليلاً وتفسيراً ومقارنة للوصول للنتائج المتوخاة من البحث.

أو كما يشير جابر عبد الحميد جابر وأحمد خيري كاظم أن:

"المنهج التاريخي (...) وأوضحنا أن هذا المنهج يصف ويسجل ما مضى من وقائع

واحداث الماضي ولا يقف عند مجرد الوصف، وإنما يدرس هذه الوقائع والأحداث ويحللها ويفسرها على أسس منهجية علمية دقيقة، بقصد التوصل إلى الحقائق والتعميمات، لا تساعدنا على فهم الماضي فحسب وإنما تساعد أيضاً على فهم الحاضر بل والتنبؤ بالمستقبل(٢٠).

وما يهم مواد العلوم الاجتماعية التي تدرس الدولة وعلاقاتها مع الدول الأخرى، أن هذه الوحدة الأساسية والأولى ، مرتبطة علائقياً بالتاريخ ومنهجيته، فالتاريخ مهمته دراسة نشأة الدولة وتطورها الطبيعي والبشري، من حيث المكان والزمان، ثم تطورها السياسي، بمفهومه الواسع، وذلك يساعد الباحث على فهم الأحداث التاريخية التي مرت بها، ودور القيادات التي حكمتها، ليستطيع الباحث وضع تصوراته واقتراحاته وتنبؤاته المستقبلية(٢١).

وتفصيلاً لذلك فقد استخدم الجغرافيون السياسيون منهجين استنباطيين لدراسة الأقاليم السياسية في محاولة لوضع "نظريات"(٢٢):

النمط الاول: وهو تقليدي، أو ما أصطلحوا على تسميته بأسلوب الأطالس التاريخية، وذلك بمحاولة إعادة بناء الأقاليم السياسية التي كانت موجودة في الماضي (الدولة الرومانية الموحدة - كمثال).

والنمط الثاني: هو محاولة البحث عن قواعد مشتركة في نشأة وتطور وانهيار الأقاليم السياسية، أو تكوين عام لتحليلهم.

والحقيقة، إن ما يهم الباحث ليس فهم محاولة بعض المفكرين وضع نظريات ومعرفتها المجردة، بل التعرف على المناهج والأدوات والطرق المختلفة التي تم استخدامها للوصول لهذه "النظريات"، والتعمق البحثي في الموضوع الذي تمت دراسته، ومقارنته مع مواضيع أخرى، فكل موضوع هو (وحدة) قائمة بذاتها، قد تتشابه وقد تختلف عن باقي الوحدات.

وعليه، فمن الطبيعي أن يتناول الباحث في دراسته أوجه التشابه والاختلاف، باستخدام أسلوب أو أداة المقارنة وليس "المنهج" المقارن كما يشير البعض.

وباختصار، على الباحث تتبع الخلفية التاريخية للوحدة السياسية (الدولة) التي يدرسها، منذ نشأتها وحتى اليوم. أي النشأة والتطور وذلك من ناحية الأرض (الوطن) والإنسان (المواطن) المقيم عليها وتفاعلاته معها، (والسلطة الوطنية) التي تحكمها، آخذاً بالاعتبار التغيرات الطارئة حسب التقسيمات الزمنية: الحقب - القرون - العصور والتقسيمات المكانية الجغرافية مثل حضارة وادي النيل، الرافدين، بلاد فارس، الأمريكيتين ... الخ.

معتمداً على الكتب السماوية، والوثائق التاريخية، والاكتشافات الأثرية[٢٣]، أو كل ما كتب عن الموضوع من كتب أكاديمية أو متخصصة وأبحاث محكمة ... والعودة للموسوعات والقواميس ... الخ.

(٢.٥) المنهج القانوني:

وكما يدل اسمه، فهو المنهج الذي يقتصر على تحليل الجوانب القانونية التي تهم علاقات الدول مع بعضها، أو مع باقي الأشخاص القانونيين للمجتمع الدولي. ويستخدم لدراسة موضوع ما من زاوية القانون الدولي العام.

ولقد هيمن هذا المنهج إلى جانب المنهج الفلسفي ولفترة زمنية طويلة على الدراسات الدولية أو بشكل أكثر دقة على (العلاقات بين الدول)، ورافقهما منذ القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن العشرين الحالي التاريخ الدبلوماسي، ومع ظهور تخصصات كثيرة في العلوم الاجتماعية، أدى ذلك لانحسار دور الفلاسفة والمؤرخين، وهيمنة القانونيين الدوليين فيما بين الحربين وحتى السبعينيات من القرن العشرين. حيث يظهر ذلك جلياً من الناحية الأكاديمية، في فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وغالبية دول أمريكيا اللاتينية وانتقل للدول المستقلة مع انحسار الاستعمار بما فيها بعض الدول العربية، فما زال قسم القانون الدولي العام تخضع له تخصصات

العلاقات الدولية والمنظمات الدولية والدبلوماسية، وما زالت بعض الكتب تحمل عنوان القانون الدولي العام ومحتواها متعدد التخصصات الفرعية التي ذكرت سابقاً، وتباع في الأسواق وموجودة في مكتبات الجامعات...(٢٤).

ولكن منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين بدأت المدارس التجديدية بالظهور حيث تتجه للاستقرار حاليا بتبنيها وجهات نظر تحديثية والتخلي عن وحدانية الدولة كشخص قانوني دولي وحيد والاعتراف بأشخاص دوليين آخرين.

مما دفع لاختلاف في الأهداف وخاصة بين القانون الدولي العام وعلم العلاقات الدولية، وانحسرت دراسته لتقتصر على دراسة القواعد القانونية التي تحكم أشخاص المجتمع الدولي، لذا فمنهجيته تختلف عن منهجيات باقي العلوم الاجتماعية وبالذات علم العلاقات الدولية نظرية وواقعاً، فالواقع يشير إلى أن المجتمع الدولي الحالي تحكمه المصلحة الوطنية المدعومة بالقوة أكثر من القواعد القانونية، وعليه "فالنظريات العلمية" للعلاقات تجاهلته أو استخدمه منظروها لإضفاء جانب أخلاقي على أطروحاتهم.

ورغم ذلك، فإن المنهج القانوني ما زال يخدم كمنهج مساعد لا بد لمتخصصي وباحثي الدراسات الدولية التعامل معه بحذر وبما يخدم بحثهم، بعكس الحقوقيين الذين يمكنهم التغلب على هذه الصعوبات استنادا إلى ارتباط القانون الدولي بالقوانين الداخلية للدول، واتخاذهم مناهج دراسة هذه القوانين كنموذج لدراسة القانون الدولي، على الرغم من قصور الكتاب الحقوقيين العرب في معالجة منهجيات البحث في مؤلفاتهم وأبحاثهم وتوجيه طلبة البحث العلمي.

ويتم استخدام هذا المنهج لطلبة الدراسات الدولية، بافتراض أن الباحث سيقوم بدراسة موضوع:

(أ) الشخصية الدولية لمنظمة دولية بينحكومية:

كمثال: جامعة الدول العربية - فيترتب عليه اللجوء إلى ثلاثة مناهج لتحقيق غاية البحث وهي:

١- المنهج التاريخي: لدراسة خلفيات نشوء وتطور المنظمة.

٢- المنهج القانوني: لإثبات الشخصية القانونية الدولية للمنظمة، وجميعها متساوية فيما بينها من هذه الناحية.

٣- المنهج الوظيفي: وذلك لإثبات الشخصية الدولية للمنظمة من ناحية سياسية واجتماعية (وظيفية)، وهي مختلفة فيما بينها، وشخصيتها الوظيفية التي تخضع لعدة معايير نظرية وتطبيقية هي نسبية.

(ب) ومثال آخر:

دراسة دولة ما، ففي المجتمع الدولي المعاصر جميع الدول صغيرها وكبيرها متساوية قانونياً (شكلياً)، ولكنها مختلفة وظيفياً، وذلك بالاعتماد على مقومات الفعالية (القوة أو الضعف) بين الدول.

واستناداً لذلك على باحث الدراسات الدولية الأخذ بالمنهج القانوني والتماشي مع التيارات المختلفة أو المدارس الفقهية المختلفة لإثبات تلك الشخصية، والانحياز إلى جانب التيار الفقهي المعاصر - أو ما يسمى بالتيار التحليلي الواقعي، وذلك للبرهنة على مدى صحة المساواة القانونية بين الدول أو أشخاص المجتمع الدولي المعاصر دون حكم سابق، فالبحث سيوصله إلى أن بعض مبادئ هذه المساواة القانونية هي حقاً شكلية أكثر منها واقعية وأن عدم المساواة هي الواقع الدولي القائم إلا في مجال المساواة الدبلوماسية[٢٥].

وكخلاصة فان هدف المنهج القانوني / الدولي هو دراسة وتحليل وتفسير القواعد القانونية الدولية التي "تحكم" هذا المجتمع الدولي وترتب حقوق وواجبات أشخاصه.

وتشمل ما يلي:- دساتير الدول - المعاهدات، والاتفاقيات، والبروتوكولات - والتزامات الاطراف المتعاقدة، والجزاءات للمخالفات أو الخرق لها، وكيفية إعداد المعاهدات "ومساطرها" كالتوقيع عليها والتصديق والتسجيل والتعديل والتجديد

أو الانسحاب منها أو انهائها، وتحليل عنصر المسؤولية الدولية، والتكيف القانوني لعنصر الاعتراف القانوني (de Jure) والضمني (de facto)، والتكيف القانوني لموضوع الحرب وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والعلاقات الدبلوماسية - إنشاءً وتأسيسياً وإيفاداً ... الخ.

وتكوين المنظمات الدولية ومواثيقها وأنظمتها الداخلية وعلاقاتها الدبلوماسية وشبه الدبلوماسية، وإنشائها لقواعد قانونية دولية ...الخ.

والاستفادة من أصول استخدام هذا المنهج على الدولة والأخذ به كنموذج لدراسة باقي الأشخاص الدوليين من منطلق أن الدولة هي الشخص الدولي الأول والمميز وليس الوحيد وأن مناهج دراستها بمختلف التخصصات قد استقرت تقريباً.

(٣-٥) المنهج الجغرافي "المورفولوجي"[٢٦]:

هو المنهج الذي يدرس الوحدة السياسية (الدولة) من حيث الشكل، بحيث تنطوي الدراسة على مجموعة من العناصر الجغرافية تنتظم تحت عنوانين رئيسين هما النمط أو القالب والتركيب أو البناء [٢٧]. وتشير الدراسة النمطية إلى الترتيبات والتنظيمات التي يكونها الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكون الدولة، وإلى الارتباطات السياسية للدولة ككل، في التكتلات السياسية الإقليمية من ناحية والاتجاهات والتحالفات العالمية من ناحية ثانية [٢٨].

أما الدراسة التركيبية أو البنائية فتشير إلى دراسة حجم وشكل الدولة، والموقع والمظاهر الطبوغرافية للدولة، ومراكز الثقل السكاني أو التجمعات السكانية والاقتصادية والصناعية والزراعية، وشبكات المواصلات البرية والبحرية والجوية، والحدود السياسية، وموقع العاصمة، وعواصم الأقاليم والمشاكل العرقية والدينية للسكان، وحتى نسبة المواليد والوفيات والقوى العاملة والدخل القومي ودخل الفرد ...الخ.

وهذا المنهج يستخدمه الجغرافيون السياسيون ولكنه يخدم مجموعة من المواد الاجتماعية الأخرى وخاصة علم العلاقات الدولية، فهو حتمية جغرافية (طبيعية - بشرية - سياسية) لا بد لباحث العلاقات الدولية من استخدامها بهدف الوصول إلى مدى تأثير العامل الجغرافي في قوة أو ضعف الدولة ومن ثم مقارنتها مع الدول الأخرى من هذه الناحية للتوصل لمدى دورها الجهوي والإقليمي والقاري والعالمي.

ويحتاج هذا المنهج في بعض عناصره إلى الاستعانة بالمنهج الإحصائي نظراً لمعطياته الرقمية الكثيرة.

(٤-٥) المنهج الوظيفي[٣٩]:

رغم وروده في بعض مؤلفات العلاقات الدولية، أو المنظمات الدولية أو علم السياسة أو الجغرافيا السياسية، كمقترب او نظرية، فإنه منهج ويدل اسمه ومضمونه على ذلك.

فهو يهتم بدراسة وظيفة أو وظائف أشخاص المجتمع الدولي بشكل عام، والدولة بشكل خاص داخلياً وخارجياً. و كل وحدة سياسية مقسمة بالطبع لوحدات فرعية مختلفة، لكل منها وظيفتها ولكنها مرتبطة بعضها ببعض وبالعاصمة المركزية. أي تبعية البحث يجب أن تكون نظمية: نظام رئيسي وأنظمة فرعية.

وعليه، فهذا المنهج يدرس وظائف الاقاليم المختلفة للدولة، أي النظم الفرعية والموزعة جغرافياً وإدارياً، ومن ثم يجمع دراسة الأجزاء لدراسة الكل، أي الدولة. وذلك للوصول لمعرفة مدى ضعفها أو قوتها داخلياً، ومن ثم يتناول دراسة الوظيفة الخارجية للدولة بمختلف علاقاتها الدولية من سياسية واقتصادية وثقافية ... الخ، سواء أكانت علاقات ثنائية أم مؤسساتية متعددة الأطراف، مع مختلف التنظيمات الدولية البينحكومية والمؤسسات الدولية غير الحكومية.

ويستخدم هذا (الكل) بمقارنته مع (الكل) للدول المحيطة (البعد الإقليمي)، أي مقارنة مقدرة الدولة مع مقدرة الدول المحيطة لمعرفة موقع ودور الدولة الإقليمي ومن ثم القاري أو العالمي.

(٥-٥) المنهج السلوكي[٣٠]:

تشارك السلوكية المنهج الوظيفي القائم على التقسيم التنظيمي (والذي تم التعرض له في النقطة السابقة) في دراسة العلاقات الخارجية للدولة وباقي الأشخاص الدوليين، من منطلق وجود نموذج سلوكي يجعل النظام يؤدي وظيفته بشكل ملائم.

وقد أخذ مفكرو علم الاجتماع والسياسة هذا المنهج عن الدراسات "البيولوجية" و"السيكولوجية" والرياضية والاقتصادية، وحولوا تطبيقه لتحليل سلوكيات النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجماعات الضغط ودراسة شخصية رجل الدولة في عملية صناعة القرار السياسي على المستويين الداخلي والخارجي.

ومضمون هذا المنهج حسب اتباعه أنه يعمل على تجميع المعطيات والمعلومات ودراستها وتحليلها من خلال وصف مقارن وعلمي وموضوعي للمعلومات. أو كما يشير صبري مقلد "أن هذا المنهج يقوم على تفهم العوامل التي تحيط بالتغيير في التراكيب الاجتماعية للدول وانعكاسات هذا التغيير على قوتها السياسية، كما يخدم في تحليل المؤثرات البيئية الانفعالية والثقافية التي تتحكم في سلوك الجماعات والدول وتحديد اتجاهاتها من مواقف السياسة الخارجية"[٣١].

وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل سلوكي لأتباعها على طروحات باحثي الجيلين السابقين من المفكرين أتباع المدرستين: المثالية والواقعية، وليطعن روادها في النظريات التقليدية بحجة محدودية إمكانياتها البحثية في تحديد وتحليل المشكلات الدولية الرئيسية، وبأن المشاكل الدولية السابقة تختلف عن المشاكل الحالية، وبأن المناهج المستخدمة من قبل باحثي المدرستين السابقتين أصبحت عاجزة

عن مجاراة الحاسوب وتطور اساليب تخزين المعلومات، وأن الاسترجاع والتحليل يعززان إمكانية اختبار النظرية ويقدمان فرصة لنظرية العلاقات الدولية(٣٢).

ومن حيث مناهج البحث لدى رواد المدرسة السلوكية، يشير ناصيف حتي بأن "أبرز أنواع التقنيات والمناهج المستعملة في البحث وجمع البيانات في المدرسة السلوكية هي: التحليل المقارن، وتظهر الأمثلة على ذلك في فصل السياسة الخارجية، ودراسة الحالة للتوصل إلى استنباط فرضيات؛ والتحليل الكمي، القائم على القياس الكمي بأشكاله الرياضية المختلفة، وتحليل المضمون، وتحليل العامل والمسح العام ويعرف بالمحاكاة (تقمص الشخصيات) خاصة في الدراسات الاستراتيجية ودراسات التفاوض"(٣٣).

وقد تعرضت المدرسة السلوكية وما زالت لنقد كثير. ومناهج البحث المشار إليها أعلاه هي بوضوح ليست مناهج بل عبارة عن مجموعة من الأدوات للمناهج (كالتحليل المقارن أو الكمي أو المضمون والعامل ... الخ). في العلوم البحتة، استخدمها علماء الأحياء والرياضيات وأخذها عنهم علماء النفس، فاستعارها مفكرو علم الاجتماع وأساؤوا استخدامها لعدم وجود خلفية لهم بتلك التخصصات، مما أدى إلى فشلها في مجالات كثيرة ونجاحها في مجالات محدودة جداً مثل: سلوكيات الأفراد والقيادات أو جماعات الضغط الداخلية والخارجية، وقد تخدم الباحثين في السياسة الخارجية لدراسة نفسيات متخذي القرار، أكثر من أي مجال آخر، والخلاصة هي دراسة نظرية تخلط بين التنبؤ العلمي والتكهن بالمستقبل وهذا الأخير لا يستند الى أية ركيزة علمية(٣٤).

المهم أن يطلع الباحث المبتدئ على أطروحات هذه المدرسة ويأخذ منها ما يهمه أي اسمها - السلوكية - ويطلع على مناهجها وأدواتها ومجالات دراستها وأن يستخدمها فقط ضمن إمكانيته لدراسة السياسة الخارجية للدولة.

(٦.٥) نظريات سلوكية مختلفة:

وقد أدخلت السلوكية نظريات عديدة لعلم العلاقات الدولية، ستتم الإشارة الموجزة لبعض منها فيما يلي:

أ- نظرية اللعبة: ترتبط هذه النظرية بالمدرسة السلوكية من خلال دراسة سلوك عدد من الأشخاص الدوليين، كدول ومنظمات دولية، حيال قضية ما أو أزمة دولية: كحرب الخليج الأولى أو الثانية، وتعداد أفضل السلوكيات الممكنة، ووضع الردود المناسبة عليها، أي وضع الافتراضات المختلفة حيال الاستراتيجيات للدول.

ب- نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية: وما يهم هذه الدراسة هو صناعة القرار واتخاذه في السياسة الخارجية من خلال تفسير وتحليل الظروف والعوامل والمؤثرات التي ترتبط بصناعة القرار، وتؤثر على سلوك صانعيه ومتخذيه عند إصدارهم لقراراتهم، وتستند على مجموعة من المناهج والأدوات: كالجغرافية والتحليل النفسي والسلوكي والنظم وحتى التاريخ والقانون والقيم، وتتضمن عناصر وصفية ومعيارية وتوقعية ... الخ[٣٥].

وعلى الباحث العالمثالثي الانتباه عند دراسة صناعة القرار في دولته بسبب عدم استقرارية الأنظمة السياسية في تلك الدول وتبعيتها واختلاف البيئة والثوابت والمتغيرات والمصالح بين الدول المستقرة وغير المستقرة.

جـ- "نظرية المحاكاة" أو "تقمص الشخصيات"...: وتستخدم لتدريب الطلبة، وخاصة طلبة الكليات الحربية أو الشرطية أو الدبلوماسيه، وبها فائدة تطبيقية لدراسة حالات افتراضية معينة لطلبة الدراسات الدولية، وهي أكثر الأساليب شيوعاً في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية، وتقوم على تخيل وجود أزمة دولية وإسناد أدوار محددة لعدد من الطلاب بتقمص شخصيات ممثلي دول لدى منظمات دولية - ومهمتها تحليل كافة أبعاد الأزمة والتوصل لمجموعة من التوصيات أو

القرارات التي تصلح لحل الأزمات. عيبها انها تقوم على افتراضات قد تحدث أو لا تحدث، ولا تصلح لعمل توقعات بشأن سياسات الدول[٣٦].

(٥-٧) منهج تحليل القوة:

بداية هو ليس منهجاً قائماً بحد ذاته، بل تركيبة من مناهج وأدوات مختلفة لها، ويشمل مضمونه المناهج السابقة.

فالتحليل هو أداة مشتركة بين جميع المناهج، أما القياس فهو أداة منهجية مستخدمة منذ العصور القديمة تمتاز بقياس الكل، والنتيجة فهي إما كلية أو جزئية، ويستخدم للتفسير والمقارنة بهدف الوصول إلى نتائج تفسيرية مقنعة.

ويعتمد هذا المنهج على مقومات مختلفة، منها الطبيعية ومنها البشرية ومنها ما هو ناتج عن تفاعل بعضهما ببعض. ومن بين هذه المقومات أو "القوى العميقة" العامل الجغرافي.

إلا أن استخدام المنهج أو "الحتمية" الجغرافية وحده لدراسة الدولة وعلاقتها بمحيطها به قصور كبير، رغم أنه استند عليها كثير من المفكرين الجغرافيين والسياسيين وأولوها أهمية قصوى: كالألماني راتزل والبريطاني ماكيندر، ودراستهم للعلاقة بين الجغرافيا والسياسة وطموحهم للبرهنة على تبعية السياسة الخارجية للدول للعامل الجغرافي.

والأكثر منهم تحمساً لهذا العامل الجغرافي فيكتور كوزان (Victor Cousin)، والنص التالي أكبر دليل على تعصب المذكور للجغرافيا حيث قال:

"اعطوني خريطة بلد ما وشكله ومناخه ورياحه، وكل جغرافيته الفيزيائية، أعطوني منتجاته الطبيعية ومجموعة نباتاته وحيواناته (... الخ)، وأنا اتكفل بأن أقول لكم جازماً من سيكون رجل هذا البلد، وما سيكون دور هذا البلد في التاريخ، ليس قولا اتفاقاً بل قولاً بالضرورة، وليس في زمن معين بل في كل الأزمنة"[٣٧].

وعليه، فالأفضل للباحث المبتدئ في العلاقات الدولية اتباع طرق البحث لمفكري وباحثي علم العلاقات الدولية، والذين يربطون القوة الجغرافية بمجموعة من القوى الأخرى: كالديموغرافية والاقتصادية، والتقنية، والعسكرية والدبلوماسية ... الخ، واستخدامها كمعايير للوصول لما يسمى (اللامساواة الفعلية بين الدول). وذلك بقصد تبيان مدى قوة كل دولة أولاً، ومن ثم مقارنتها للوصول لترتيب هرمي بين الدول حسب عنصر (الفعالية) ثانياً[٣٨].

وهذه المعايير (المقومات) يمكن إدراجها مع تفصيلات مكوناتها بالشكل التالي:

١- القوة الجغرافية (المورفولوجية): أي المكونات الطبيعية أو الجغرافية أو المكانية البيئوية وتشمل: الحجم، الشكل، الموقع، المظاهر الطبوغرافية، المناخ، الحدود، المياه، الجفاف، طبيعة التربة، شبكات المواصلات البرية والبحرية والجوية ... الخ.

٢- القوة البشرية (الديموغرافيا): السكان، عددهم تصنيفهم حسب الجنس، توزيعهم وكثافتهم السكانية، نسبة الولادة والوفيات، صحتهم، تركيبتهم العرقية والدينية والاجتماعية، القوى العاملة والمهارات - التعليم - الصفات القومية والمعنوية (النفسية)، الهجرات الداخلية والخارجية ... الخ.

٣- القوة الاقتصادية والصناعية والتجارية والمالية: المواد الخام، التصنيع، الرساميل، الموارد التجارية للدولة، العلاقات التجارية الدولية، الأسواق، طرق المواصلات، وسائل المواصلات والاتصالات، عضوية منظمات تجارية واقتصادية وسياسية عالمية ودولية، اتفاقيات تجارية ومالية دولية، علاقات مع شركات متعددة الجنسيات، القطاع العام، والقطاع الخاص، الناتج الوطني الخام، دخل الفرد، المديونية ... الخ.

٤- قوة الثروات الطبيعية والتكنولوجية: لا أحد ينكر العلاقة القوية بين ملكية الثروات الطبيعية ومقدرة الدولة، فهو عامل أساسي من عوامل القوة يرافقه عامل

المقدرة التقنية، فالاتصالات والمواصلات الحديثة التي أثرت بشكل كبير على جميع أوجه الحياة في الدولة وتشمل هذه المقدرة: المواد الخام، خصوبة الأرض، الثروة الحيوانية، الثروة المائية، الثروات الغابوية، التصنيع، صناعات خفيفة ومتوسطة وثقيلة، السلاح التقليدي والسلاح النووي والتقدم أو التخلف العلمي ووجود أو عدم وجود مراكز الأبحاث والباحثين الوطنيين ... الخ.

٥- مقدرة السلطة ونوعيتها: النظام السياسي، رئاسة الدولة، الحكومة، الإدارة، أسلوب الحكومة والتعاملات الداخلية والخارجية.

٦- القوة المستمدة من العلاقات الخارجية: العلاقات الثنائية والمتعددة، العضوية بالمنظمات الدولية والأحلاف، العلاقات الدبلوماسية وأجهزتها الفرعية ونوعيتها، الهيمنة، التبعية ... الخ.

٧- العامل الإيديولوجي والثقافي: رغم صعوبة تحديد هذا المفهوم بدقة إلا انه يشمل مجموعة القيم والعقائد والأفكار والسلوكيات السائدة في مجتمع ما، وقد ازدادت قيمته مع زيادة العلاقات بين الدول والتبعيات الإيديولوجية على المستويين الإقليمي والعالمي وتأثيرهما في سلوك الدول، وكذلك مع توسع شبكة العناصر المؤثرة فيها من وسائل إعلام وشبكات الربط التلفزيوني والاتصالات الدولية المتطورة وثورة الحاسوب " والإنترنت " والربط العالمي عبر الأقمار الصناعية ... الخ.

ويندرج تحت هذا العامل، الدين، اللغة، العرق والأقليات، العقيدة الوضعية، الاحزاب السياسية ، الديموقراطية، التبعية الإيديولوجية، الشعور القومي، العادات والتقاليد، الاختلافات الاجتماعية، التبعية الثقافية ... الخ.

٨- شخصية القائد والقيادة - والعوامل النفسية المؤثرة باتخاذ قراراته: قيادة فردية او جماعية، وردود الفعل النفسية المؤثرة في الشعب (الرأي العام) (تلاحم الشعب والعرش أو / الرئاسة).

وقد لاقى هذا العامل النفسي وما يزال اهتماما كبيرا من متخصصي وباحثي علم العلاقات الدولية، رغم أنه ليس بجديد عليها، ومجرد التذكير، فإن أفضل من استخدمه وببراعة في دراسته ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م) والمولود في شمال أفريقيا من عائلة أندلسية، وذلك في (المقدمة) حيث قدم مشروعا طموحاً لما نسميه اليوم بالتاريخ العالمي، ويعتبر بحق المؤسس لعلم الاجتماع، ومن القلة التي عددت وعالجت مجموعة العوامل المؤثرة في الحضارات أو الدول، مثل الجغرافية، والمناخ، والعوامل الاقتصادية والسياسية وإدخاله للعامل النفسي (العصبية) في دراسته لشعوب وحكام زمانه[٣٩].

وفلسفة هذا العامل تدور حول أن المحدد الأساسي ليس هو المحيط الموضوعي بحد ذاته، وإنما إدراكه الذاتي من طرف صانع القرار الخارجي. بكلمات اخرى ليس الواقع وإنما انتقاء هذا الواقع، فهو جوهر هذا العامل (السيكولوجي).

أما بخصوص شخصية القائد، فإن كثيرا من الدول الصغيرة لا تتمتع بعوامل القوة المادية، إلا أن شخصية زعيمها أو متخذ القرار فيها، تكون بحد ذاتها عاملاً مؤثراً في علاقاتها الخارجية، من حيث أنه بصفته الشخصية الأسمى في دولته، يتصرف باسمها ولمصلحتها. وقد لا تتشابه شخصية رجلي دولة، فهذا لا يهم، بل ما يهم الباحث هو معرفة المكونات النفسية لطباع رجل الدولة، رغم صعوبتها حتى للمقربين منه، لأن طبيعة الإنسان سر يصعب اكتشافه، وعليه فنتائج الباحث ستكون نسبية[٤٠].

وبناء على هذه العوامل الثمانية المؤثرة في قوة الدولة داخليا وخارجيا، ورغم أنه لابد لباحث العلاقات الدولية الأخذ بها ليكتمل بحثه فقد وجهت مجموعة من الانتقادات لهذا "المنهج" فالبعض ينتقد بعض الجوانب منه بحجة العجز في الحصول على معطيات إحصائية وافية، والبعض الآخر يجد أنه أفضل المناهج رغم نسبيته، بحجة أن النسبية تخص غالبية أعضاء المجتمع الدولي إن لم يكن جميعهم. وعليه، فهذا

المنهج التحليلي هو بالطبع منهج دراسة مقارنة ويمكن تطبيقه على أربعة مستويات هي: الدولة - المنطقة الجهوية (دول الجوار) - والإقليمية - والعالم أجمع.

ويحتاج للمنهج الإحصائي لأنه (كمي بطبيعته) ويعتمد على الأرقام التي لا بد من تحويلها إلى معلومات وهذه مهمة علم الإحصاء ومناهجه.

(٨.٥) المنهج الإحصائي:

يشكل هذا المنهج حاليا أكثر مناهج البحث العلمي انتشاراً واستخداما للباحثين، ويمتاز عن باقي المناهج العلمية باعتماده على التعبير الرقمي للظواهر الدراسية في مختلف العلوم الاجتماعية.

وأهمية هذا المنهج أنه يساعد الباحث على تلخيص النتائج المتوصل إليها بشكل مقبول نسبياً، كما أنه يساعد الباحث على استخلاص النتائج العامة من الجزئية ويمكنه توقع النتائج المستقبلية، مع عدم التعميم.

ويستفاد من هذا المنهج بصفة خاصة في أثناء دراسة المقومات الديموغرافية: عدد السكان، الولادات، الوفيات، القوى العاملة بمختلف أنواعها وأشكالها، التعليم - الهجرة ... الخ، والمقومات الاقتصادية بمختلف أنواعها.

ولكن يجب على الباحث الانتباه، لأن الأرقام نسبية، وتختلف مصداقيتها من دولة لأخرى لأهداف سياسية ونفسية، وعلى الباحث الاعتماد على التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية المتخصصة عالمية أو اقليمية أو بنوك دولية، ومقارنتها قبل استعمالها مع ما يحصل عليه من الدول، وسيجد الباحث أنه مشار بنجمة إلى جانب الدولة تحيل إلى أسفل الصفحة أو الجدول أو الخريطة، تعني أن هذه الإحصائيات تقديرية.

كما أن على الباحث أن يأخذ بالحسبان أن ما يهم الإحصائيين لا يهم الجغرافيين أو باحثي العلوم السياسية أو العلاقات الدولية ... الخ من العلوم الاجتماعية، فكل منهم يبحث عن العلاقات ذات المغزى الذي يهمه ليستخدمها لصالح بحثه، فمثلاً

استخدام أو ترجمة أعداد السكان إلى كثافة السكن المدني أو الريفي يعكس بصورة عامة مدى التقدم التكنولوجي والإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات، وبالتالي يعطي صورة واضحة نسبياً عن توزيع مصادر الدخل الوطني ومن ثم دخل الفرد[٤١].

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى محاولة إعطاء، الباحث الجامعي المبتدئ في مجال الدراسات الدولية، جواباً على سؤاله المشروع ... ما العمل؟! وذلك بالعرض الموجز لمجموعة رئيسة من المناهج العلمية التي سيحتاج لاستخدامها في أبحاثه وطرق استخدامها. وعليه التقيد بما جاء في متن البحث أو في الهوامش من مراجع للحصول على تفسيرات أشمل لم تستطع هذه الدراسة تغطيتها، وذلك للمعرفة المبسطة لأصولها ومفاهيمها ومحتوياتها ومناهج الأدوات التي استخدمت لدراستها، والابتعاد عن تعقيداتها لأن البعض منها وخاصة ما يحمل صفة "نظرية" لا تهمه في هذه المرحلة من حياته البحثية، فهي تشوش أفكاره، لأنها قائمة على مجموعة من الفرضيات وليس الإشكاليات البسيطة المطلوبة من الباحث المبتدئ، ولا يستطيع فهمها أو التعامل معها إلا باحثون ذوو خبرة ومقدرة واختصاص. والهدف منها محاولة الوصول "لنظرية علمية" للأوضاع والمشكلات المعقدة والمتغيرات السريعة للمجتمع الدولي، أو كما يعتقد البعض منهم، لتكون "حتميات" لدارسي الدراسات الدولية، والحقيقة أنها مجرد تخمينات ومحاولات اجتهادية لفهم أفضل لهذا المجتمع الدولي الفوضوي.

كما على الباحث أن يعرف ما يفكر به الآخرون ضمن بيئاتهم ودوافعهم وأهدافهم المختلفة، ولكن ليتمسك ببيئته وثقافته وحضارته ويعرفها جيداً قبل وبعد أن يعرف ما للآخرين، لتكون حافزاً له لتكوين شخصيته الذاتية دون تقمص لشخصيات الآخرين والعيش في بيئتهم.

الهوامش

(١) البرديغم Paradigm ويعني" **النموذج الإرشادي**" : مصطلح استخدمه توماس كون T.KUHN دون تحديد لماهيته، في أوائل الستينيات من القرن العشرين واخذه عنه منظرو العلاقات الدولية، والغرض منه إدخال بعض التنظيم في الحقل النظري للعلاقات الدولية، نظراً للفوضى أو الأزمة التي طغت على هذا الحقل في الخمسينيات ومطلع الستينيات من هذا القرن، ويشير (كون) إلى أن هذا المصطلح هو أكثر شمولية في مدلوله من النظرية، إذ يرمز إلى مجموع القناعات التي تجمع بين أفراد مجموعة علمية من الباحثين في ميدان معين وفي حقبة معينة. (كتابة ـ هيكلة الثورات العلمية..) أو الأصل بالإنجليزية.

- Thomas S. Kuhn; The Structure of Scientific Revolutions. University of Chicago, 1962.

(٢) الفانك، فهد: تحليل إخباري تحت عنوان" **الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل العربي**..."، (صحيفة الرأي) الأردنية ـ العدد (٩٤١١)، عمان ـ السبت ١٩٩٦/٦/٨ ـ صفحة الغلاف، (القسم الثاني).

(٣) لمزيد من المعرفة انظر: خلف، محمود:" **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**" (الطبعة الثانية)، بيروت / الدار البيضاء ـ ١٩٨٩، المركز الثقافي العربي، ص (٦٤) وما يليها، أو نفس المرجع (الطبعة الثالثة)، عمان ١٩٩٧، دار زهران للنشر، ص (١٥٨) وما يليها.

(٤) خلف، محمود: نفس المصدر السابق (الطبعة الثالثة)، ص (٩٧) وما يليها.

(٥) طبيعة أبحاث الدراسات الدولية تتطلب استخدام عدة مناهج لموضوع البحث وعدم الاقتصار على منهج واحد كالمواد الأخرى.

(٦) يخلط البعض بين المناهج والأساليب والأدوات: فالمناهج تحدد السياسات والبرامج العلمية التي تحقق الأهداف المعنية للبحث... كالمنهج القانوني أو التاريخي أو الوظيفي أو الإحصائي..الخ،بينما الأساليب هي الوسائل أو الطرق أو الأدوات التي تساعد على تنفيذ البحث، أي أدواته التنفيذية: كالوصف والتحليل والتفسير والمقارنة.

(٧) لمزيد من المعرفة والتفصيل يرجى العودة إلى كتب نظريات العلاقات الدولية والاطلاع على ما كتب عن: المدرسة المثالية ـ والمدرسة الواقعية ـ والواقعية الجديدة أو مجموعة المدارس" العلمية الكمية" القائمة على الإحصائيات واستخدام الحاسوب: كالسلوكية والوظيفية ونظرية النظم، وما بعد السلوكية... الخ (وكلها مدارس إنجلوسكسونية الأصل).

(٨) جميع المراجع العربية التي تورد اسم عالم الاجتماع الفرنسي أوغست كومت August COMTE تكتبه (كونت) بحرف النون في آخره، والصحيح انه بالفرنسية إذا وقع حرف الميم أو النون بعد الواو لا يلفظ، ولكن لتمييزه عربياً، يفضل كتابته وتمشياً مع اللغات الأوروبية الأخرى بلفظ (الميم) ليكون كومت.

(٩) لمزيد من الإيضاح، يرجى العودة للمراجع التي تورد هذا" المنهج" ، وعلى سبيل المثال لا الحصر، انظر: رشوان، حسين عبد الحميد أحمد؛" **ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي**" ـ، الإسكندرية، ١٩٩٢، المكتب الجامعي الحديث، ص ١٠٥ و ١٠٦

(١٠) الوصف، لا بد منه لدراسة أية حالة، فبه يبتدئ الباحث موضوعه. وجذوره تعود للقدم، حيث كان المؤرخون يستخدمونه لدراسة التاريخ فسموه منهجاً، وعندما تم تجاوزه واستخدم في علوم أخرى تحول إلى أداة أو أسلوب، رغم أن الكثيرين ما زالوا يستخدمونه كمنهج.

(١١) انظر: فان دالين، ديوبولد:" **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**" ـ (الطبعة الرابعة)، ترجمة: مجموعة من الأساتذة الجامعيين، القاهرة، ١٩٩٠: مكتبة الانجلو المصرية، ص ٢٧٩.

(١٢) انظر: عبيدات، ذوقان وآخرون:" **البحث العلمي ـ مفهومه وأدواته وأساليبه**" ، (الطبعة الرابعة)، عمان ـ ١٩٩٢، دار الفكر للنشر، ص ص ١٨٧ ـ ١٩٦

(١٣) بوحوش، عمار والذنيبات، محمد " **مناهج البحث العلمي... أسس وأساليب**" ، الزرقاء ١٩٨٩، مكتبة المنار، ص ٣٧.

(١٤) نفس المرجع السابق، ص ٣٨

(١٥) المرجع نفسه، ص ٣٨.

(١٦) عقل، فاخر:" **أسس البحث في العلوم السلوكية**" ، بيروت ـ ١٩٧٩، دار العلم للملايين، ص (٩٧).

(١٧) المصدر السابق، ص (٩٨).

(١٨) تم استخدام مصطلح الدراسات الدولية، رغم شموليته، مع أن الباحث كان يود استخدام مصطلح

العلاقات الدولية كما يعتقده" بأنه العلم الذي يدرس المجتمع الدولي الشامل" . وذلك لتجنب الجدل حول إشكالية: هل مادة العلاقات الدولية سواء على الصعيد الاكاديمي أو العلمي تتبع علم السياسة؟ أم علم الاجتماع؟ ام كليهما..... ؟

(١٩) إن غالبية كتب المناهج... أو الكتب المتخصصة في الدراسات الدولية تتطرق للمنهج التاريخي فما على الباحث المبتدئ الا العودة لهذه المراجع ليستفيد منها.

(٢٠) عبد الحميد، جابر و كاظم، أحمد خيري:" **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**" ، (الطبعة الثانية)، القاهرة / ١٩٧٨، دار النهضة العربية، ص ص ١٠٣ ـ ١٣٤

(٢١) لمزيد من المعرفة انظر: السماك، محمد:" **الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات**" ، الموصل، ١٩٨٨، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ص ص ٣٨ و ٣٩

(٢٢) انظر على سبيل المثال: الجوهري، يسري" **الجغرافيه السياسية**" ، الإسكندرية، ١٩٩٣، مؤسسة شباب الجامعة، ص ١٨

(٢٣) هذه الاكتشافات تعتمد على الحفريات، ويتوجه علماء الآثار لاستنطاق هذه الآثار وفك رموز الكتابات القديمة، فهي في الأساس تاريخ أثري، ومثل هذا التخصص التاريخي يقوم على جمع القرائن المتناثرة وتصنيفها والمقارنة بينها.

ولمزيد من المعرفة ـ انظر على سبيل المثال لا الحصر ـ بافقيه، محمد عبد القادر:" **تاريخ اليمن القديم**" ، بيروت، ١٩٧٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر؛ ص ص ١٧ ـ ٢٣

(٢٤) انظر على سبيل المثال لا الحصر: ـ أبو هيف، علي:" **القانون الدولي العام**" (الطبعة الحادية عشرة)، اسكندرية، ١٩٧٥، منشأة المعارف ٠

ـ شكري، محمد عزيز:" **مدخل إلى القانون الدولي العام**" (الطبعة الرابعة) دمشق ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، مطبعة جامعة دمشق.

ـ سرحال، أحمد: " **قانون العلاقات الدولية**" بيروت، ١٩٩٣، المؤسسة الجامعية.

(٢٥) عودة إلى: خلف، محمود، " **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**" ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩ وما يليها.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل انظر: السماك، محمد: مرجع سابق ص ص ٣٩ ـ ٤٠

(٢٧) رياض، محمد:" **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك**" (الطبعة الثانية)،

بيروت / ١٩٧٩، دار النهضة العربية، ص، ٥٠

(٢٨) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة.

(٢٩) لمزيد من الإيضاح انظر: السماك، محمد: مرجع سابق، ص ٤١

(٣٠) لمزيد من التفاصيل انظر: حتي، ناصيف،" **النظرية في العلاقات الدولية**" ، بيروت/ ١٩٨٥، دار الكتاب العربي، ص (٤٠) وما يليها.

(٣١) مقلد، إسماعيل صبري:" **العلاقات السياسية الدولية**" ، الكويت / ١٩٨٥، منشورات ذات السلاسل، ص٢٥.

(٣٢) دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت:" **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**" ، (مترجم للعربية)، وليد عبد الحي، الكويت ،١٩٨٥، كاظمة للنشر والترجمة، ص ص ٣٣٦ ـ ٣٦٩

(٣٣) حتي، ناصيف: مرجع سبق ذكره، ص٤٣.

(٣٤) الحقيقة أن السلوكية ليست بجديدة على العلوم الاجتماعية فتيوسيديد الإغريقي استخدمها في دراساته، وابن خلدون الأندلسي، قد يكون أول من استخدمها بجدارة... فاقت دراسات ووجهات نظر الكثير من أتباع هذه المدرسة الإنجلوسكسونية الجديدة في هذا المجال لسبب بسيط واحد وهو أنه مارس السياسة في أعلى مناصبها ومن ثم نظر لها في عصر لم يكن في الغرب منظرون ولم تكن أمريكا قد اكتشفت.

(٣٥) لمزيد من المعرفة ونظراً للأهمية ـ يرجى العودة إلى: مقلد، اسماعيل صبري ـ مرجع سابق ص ٣٠٥، دورثي جيمس وبالستغراف، روبرت:" **النظريات**....." (مترجم) مرجع سابق من ص ٣٠٥ ـ ٣٣٤، حتي ناصيف ـ مرجع سابق ـ من ص ١٧٥ ـ ص ١٩٢

(٣٦) للتفاصيل عودة لكتب العلاقات الدولية وعلى سبيل المثال ـ مقلد، اسماعيل صبري ـ مرجع سابق ص ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٣٧) انظر: رينوفان، بيير و دوروزيل، جان: " **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**" : (الطبعة الثانية)، (مترجم للعربية)، بيروت ـ باريس ـ ١٩٨٢، منشورات البحر المتوسط وعويدات، ص ص ٤١ ـ ٤٢.

(٣٨) انظر على سبيل المثال: خلف، محمود:" مدخل....." ، مرجع سابق ص ١٧٢ وما يليها.

وكذلك:

.- MERLE, Marcel: "Sociologie des Relations Internationales, " (2o Ed.), Paris 1976; Jurisprudence Dalloz.(الكتاب مترجم للعربية).

(٣٩) من واجب جميع الباحثين في العلوم الاجتماعية ملكية هذا الكتاب (المقدمة) ودراسته بتعمق ـ مقدمة ابن خلدون ـ ، الناشر / دار القلم، بيروت، ١٩٧٨ ٠ أو أية دار نشر أخرى ٠

(٤٠) لمزيد من المعرفة انظر كولار دانيال ـ **العلاقات الدولية** ـ ترجمة / خضر خضر، بيروت ١٩٨٠، الناشر / دار الطليعة، من ص ٤٣ ـ ص ٤٦.

و كذلك: رينوفان، بيبر ودوروزيل، جان: مرجع سبق ذكره، ص ص (٣٨١ ـ ٥٩٥).

(٤١) يرجى الاطلاع على سبيل المثال: رياض، محمد: مصدر سابق، ص ٢٨ وما يليها، و كذلك: ـ قنديلجي، عامر: " **البحث العلمي** " ، بغداد / ١٩٧٩، الفصل الخاص بأهم طرق ومناهج البحث العلمي، النقطة الخامسة (الطريقة الاحصائية).

المصادر والمراجع

اولاً: المراجع العربية

- أبو هيف، علي: " **القانون الدولي العام** " (الطبعة الحادية عشرة")، الاسكندرية ١٩٧٥، منشأة المعارف.
- بافقيه، محمد عبد القادر: " **تاريخ اليمن القديم** "؛ بيروت ١٩٧٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- بوحوش، عمار والذنيبات، محمد: "**مناهج البحث العلمي** - أسس وأساليب "، الزرقاء ١٩٨٩، مكتبة المنار.
- الجوهري، يسري: "**الجغرافية السياسية**"، الإسكندرية ١٩٩٣، مؤسسة شباب الجامعة.
- حتي، ناصيف: "**النظرية في العلاقات الدولية**"، بيروت ١٩٨٥، دار الكتاب العربي.
- خلف، محمود: " **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** " (الطبعة الثالثة)، عمان، ١٩٩٧، دار زهران للنشر
- دورثي جيمس وبالستغراف، روبرت: "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، (مترجم)، الكويت ١٩٨٥، كاظمة للنشر والترجمة.
- رشوان، حسين عبد الحميد أحمد: "**ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي**"، الاسكندرية ١٩٩٢، المكتب الجامعي الحديث.
- رياض، محمد: "**الاصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك**"، (الطبعة الثانية)، بيروت ١٩٧٩، دار النهضة العربية.
- رينوفان، بيير و دوروزيل، جان: "**مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**" (الطبعة الثانية)، (مترجم) بيروت / باريس ١٩٨٢، منشورات البحر المتوسط وعويدات.
- سرحال، أحمد: "**قانون العلاقات الدولية**" بيروت، ١٩٩٣، المؤسسة الجامعية.
- السماك، محمد: "**الجغرافيا السياسية: أسس وتطبيقات**"، الموصل، ١٩٨٨، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر.
- شكري، محمد عزيز: "**مدخل إلى القانون الدولي العام**" (الطبعة الرابعة)، دمشق ١٩٩٠-١٩٩١، مطبعة جامعة دمشق.
- عبد الحميد، جابر و كاظم، أحمد خيري: "**مناهج البحث في التربية وعلم النفس**"، (الطبعة الثانية)،

القاهرة ١٩٧٨، دار النهضة العربية.

- عبيدات، ذوقان وآخرون: "**البحث العلمي – مفهومه وأدواته وأساليبه**"، (الطبعة الرابعة)، عمان١٩٩٢، دار الفكر للنشر.

- عقل، فاخر: "**أسس البحث في العلوم السلوكية**"، بيروت ١٩٧٩، دار العلم للملايين.

١٧- فان دالين، ديوبولد: "**مناهج البحث في التربية وعلم النفس**"، (الطبعة الرابعة - مترجمة)، القاهرة ١٩٩٠، مكتبة الإنجلو المصرية.

- الفانك، فهد: " **تحليل إخباري – الشرق أوسطية ومستقبل التعاون والتكامل العربي**....."، صحيفة الرأي الأردنية، (العدد ٩٤١١)، عمان.

- قنديلجي، عامر: "**البحث العلمي**"، بغداد ١٩٧٩.

- كولار دانيال،: "**العلاقات الدولية**"، (مترجم)، بيروت ١٩٨٠، دار الطليعة.

- مقلد، إسماعيل صبري: "**العلاقات السياسية الدولية**"، الكويت، ١٩٨٥، منشورات ذات السلاسل.

ثانيا: المراجع الاجنبية

- KUHN, Thomas S.; "**The Structure of Scientific Revolutions**", University of Chicago, 1962.

- MERLE, Mercel: "**Sociologie des Relations Internationales**" (2^{o} Ed.); Paris 1976, Jurisprudence Dalloz.